



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY



التقرير السنوي لعام 2019

أداء بورصة الكويت خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019

إعداد:

إدارة البحوث والدراسات

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة



للاستفسار عن محتوى التقرير، الرجاء الاتصال بالمسؤولين:

عمرو سرحان، CFA

نائب الرئيس

إدارة المحافظ الاستثمارية

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة

ت: +965 2226 6666

amros@nic.com.kw

فيصل حسين

مساعد نائب الرئيس

إدارة البحوث والدراسات

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة

ت: +965 2226 6666

faisalh@nic.com.kw

حسام أحمد

محلل تقني أول

إدارة البحوث والدراسات

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة

ت: +965 2226 6666

husama@nic.com.kw

عبدالله الحماد

مساعد محلل مالي

إدارة البحوث والدراسات

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة

ت: +965 2226 6666

abdullahf@nic.com.kw



المحتويات

الصفحة	
6	تحليل نشاط بورصة الكويت
7	نشاط بورصة الكويت
14	مؤشرات القطاعات
15	نشاط السوق الأول
16	نشاط السوق الرئيسي
18	التحليل التقني لبورصة الكويت
21	ملخص نشاط الأسواق الخليجية



تحليل نشاط بورصة الكويت



نشاط بورصة الكويت

بورصة الكويت تتربع على عرش البورصات الخليجية والعربية والعالمية بمكاسب تناهز 24%

يعتبر عام 2019 عاما استثنائيا لبورصة الكويت، حيث حمل في طياته العديد من المحفزات والتطورات الإيجابية على مختلف الأصعدة، والتي عززت من مكاسب البورصة وجعلتها تأتي في صدارة البورصات الخليجية والعربية ليس ذلك فحسب، بل وعلى الكثير من الأسواق العالمية.

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2019 على ارتفاع جماعي في أداء كافة مؤشراتنا، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 23.7% كاسبا بذلك نحو 1203 نقطة، ومؤشر السوق الأول بنسبة 32.4% كاسبا بذلك نحو 1709 نقطة، ومؤشر السوق الرئيسي بمعدل 3.6% كاسبا بذلك نحو 172 نقطة، كما ارتفع المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة خلال عام 2019 بنسبة 90% إلى 31.7 مليون د.ك. بالمقارنة مع 16.6 مليون د.ك. خلال عام 2018، وكذلك المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة بنسبة 81% إلى 156 مليون سهم. كما ارتفعت القيمة الرأسمالية للبورصة بنسبة 26.1% إلى 36.2 مليار د.ك. مقارنة مع 28.7 مليار د.ك. لعام 2018.

الربع الأول

نجحت مؤشرات البورصة في تحقيق مكاسب سوقية جماعية في تعاملاتها خلال الربع الأول، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 10.6%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 13.7%، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.8%. كما بلغ متوسط قيم التداول 31 مليون د.ك.، والمعدل اليومي لأحجام التداول 169 مليون سهم.

وبطبيعة الحال لم تأت هذه الارتفاعات بمحض الصدفة، لكنها كانت نتيجة حتمية لاجتماع العديد من المحفزات والمعطيات الإيجابية وتزامنها خلال هذه الفترة، يأتي في مقدمة هذه المحفزات افصاحات الشركات المدرجة عن أرباحها السنوية لعام 2018 والتي بلغت نحو 1.8 مليار د.ك. بنسبة نمو 10.7% عن أرباح 2017، وكذلك التوزيعات السخية الموصى بها من قبل مجالس الإدارة، ناهيك عن الحالة الإيجابية وارتفاع الشهية الإستثمارية لدى كافة الأوساط الأستثمارية عقب اكتمال انضمام البورصة إلى مؤشر (FTSE) بمرحلته الأولى والثانية مع نهاية العام 2018، كما عززت التدفقات النقدية الأجنبية الإضافية والبالغة نحو 300 مليون دولار أمريكي والتي استقبلتها البورصة منتصف شهر مارس من صعود مؤشرات البورصة خلال هذه الفترة.

مؤشرات بورصة الكويت

نسبة التغير	31-Dec-19	31-Dec-18	(نقطة)
▲ 23.7%	6,282	5,080	مؤشر السوق العام (ع.س)
▲ 32.4%	6,976	5,267	مؤشر السوق الأول (ع.س)
▲ 3.6%	4,911	4,739	مؤشر السوق الرئيسي (ع.س)

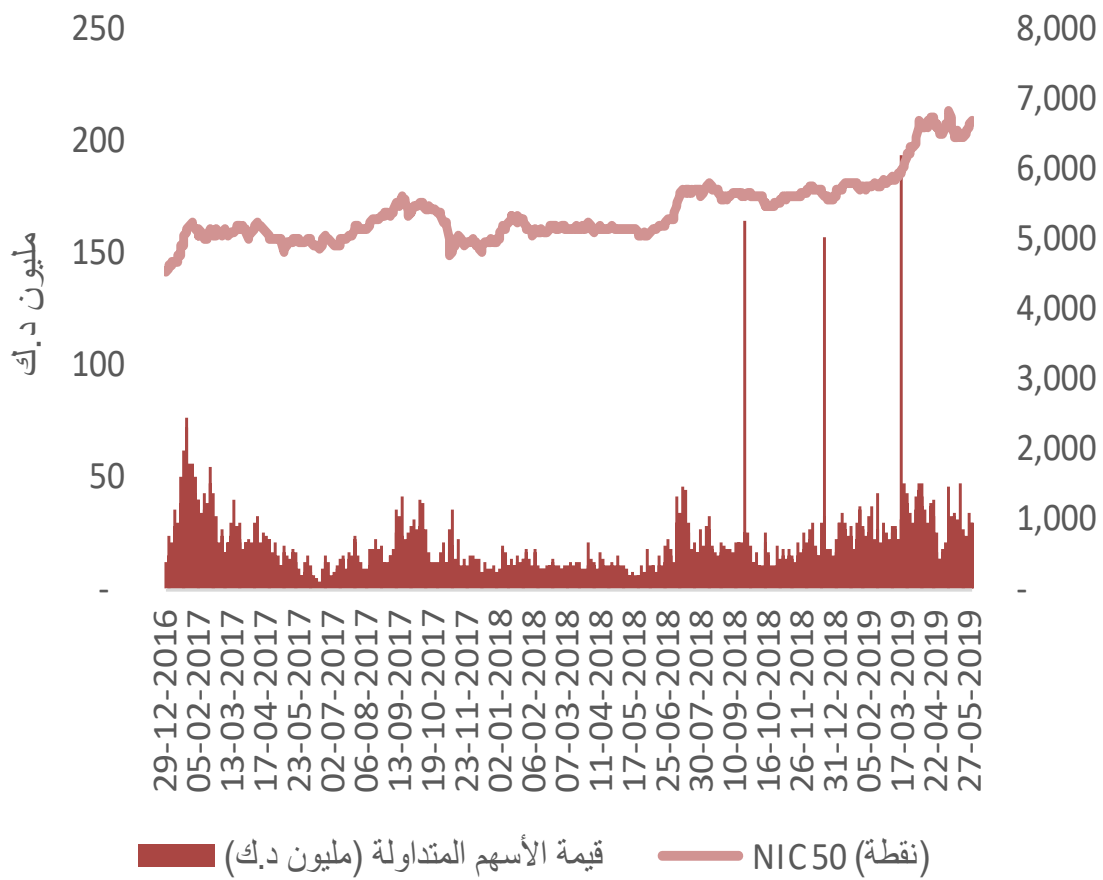
* ع.س : عائد سعري

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2018

متغيرات السوق العام

نسبة التغير	31-Dec-19	31-Dec-18	
▲ 80.7%	156,053,095	86,368,787	المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة
▲ 90.9%	31,747,820	16,627,759	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة

* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول للمؤشر العام عن نهاية عام 2018



ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 بناءً على أكبر خمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز NIC50.



النصف الأول

أنهت مؤشرات البورصة تداولاتها للنصف الأول على مكاسب جماعية في تعاملاتها خلال النصف الأول، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 14.8%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 21.1%، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.6%.

وبالنظر إلى أسباب هذا الصعود خلال هذه الفترة، نجد أنه امتدادا طبيعيا لسلسلة الارتفاعات السابقة، حيث لا تزال المحفزات آتفة الذكر تلقي بظلالها على سلوك المتداولين بشكل عام، إضافة إلى بعض المحفزات الجديدة والتي ظهرت خلال الربع الثاني، والتي تمثلت في امكانية ترقية بورصة الكويت وانضمامها إلى ركب الأسواق الناشئة من خلال انضمامها إلى مؤشر (MSCI) وهو ما سوف يترتب عليه من تدفقات نقدية أجنبية هائلة قُدرت بنحو 2 مليار دولار أمريكي من قبل الصناديق الخاملة، الأمر الذي خلق حالة من التفاؤل الكبير والثقة المتزايدة لدى الأوساط الإستثمارية في البورصة، وهو ما انعكس في نهاية المطاف على تداولات الفترة بشكل عام، كما تم تدشين الجزء الأول من المرحلة الثالثة من خطة تطوير البورصة والتي اشتملت على عدة منتجات جديدة، مثل الصناديق العقارية المدرة للدخل (REITS)، وصفقات المبادلة وعرض الشراء، وكذلك جلسة التداول على سعر الإغلاق، بالإضافة إلى التحسينات التي جرت على آلية مزاد الإغلاق.

الربع الثالث

مُنيت مؤشرات البورصة بخسائر جماعية مع نهاية الربع الثالث، حيث تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 2.6%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 3.2%، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.1%. هذا وقد بلغ متوسط قيم التداول اليومي خلال الفترة نحو 35.2 مليون د.ك، وبلغ المعدل اليومي لأحجام التداول نحو 165 مليون سهم.

وبالنظر إلى تداولات هذه الفترة، نلاحظ أن كافة المؤشرات نجحت في تسجيل مكاسب سوقية واضحة خلال شهر يوليو، حيث واصل مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول تسجيل سلسلة من الإرتفاعات اللافتة، والتي دفعت هذان المؤشران إلى تسجيل قمم سعرية جديدة آنذاك، هذه الإرتفاعات جاءت مدعومة باستمرار الحالة الإيجابية وارتفاع الشهية الإستثمارية لدى مختلف المتعاملين، لكن هذه الإرتفاعات كانت على موعد من اقتراب نهايتها، حيث شهدت البورصة منذ منتصف أغسطس موجة من التراجعات الحادة، جاءت مقترنة ومتزامنة مع عدة أسباب، جاء في مقدمتها عمليات الضغوط البيعية وجني الأرباح من قبل المتعاملين، والتي دفعت مؤشرات السوق إلى الدخول في موجات تصحيحية مستحقة بعد سلسلة الإرتفاعات الكبيرة منذ بداية العام دون أي عمليات تصحيح واضحة، كما أن انعكاس منحني عوائد السندات الأمريكية للمرة الأولى منذ عام 2008، واحتمالية حدوث ركود اقتصادي عالمي عزز من تصاعد حالة الخوف والحذر لدى الأوساط الإقتصادية سواء الإقليمية أو العالمية، وفي انعكاس مباشر لهذه الهواجس والمخاوف فقد شهد مؤشر الداو جونز الصناعي أسوء موجة تراجع يومي منذ بداية العام خلال جلسة يوم الأربعاء الموافق الرابع عشر من شهر أغسطس خاسرا نحو 3% بمقدار 800 نقطة مع نهاية الجلسة، حيث خيمت هذه التراجعات على أسواق المنطقة بشكل عام، وسوق الكويت بشكل خاص، ناهيك عن تصاعد وتيرة التوترات الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ملقية بظلالها على أغلب الأسواق المالية، لذا فقد كان أداء شهر أغسطس بمثابة أول أداء سلبي شهري لمؤشر السوق العام والسوق الأول منذ بداية العام.



الربع الرابع

نجحت مؤشرات البورصة في تحقيق مكاسب سوقية جماعية في تعاملاتها خلال الربع الأخير، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 10.6%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 13%، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 4.2%. كما بلغ متوسط قيم التداول 31 مليون د.ك، والمعدل اليومي لأحجام التداول 152 مليون سهم.

بعد انتهاء موجة التصحيح وجني الأرباح التي شهدتها مؤشرات البورصة خلال الربع السابق، عادت الحالة الإيجابية مرة أخرى وسيطرت على سلوك المتداولين، كما ارتفعت الشهية الاستثمارية والمضاربة، حيث تزامت هذه الفترة مع افصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها الفصلية لفترة التسعة أشهر والتي جاءت في مجملها ايجابية، حيث أنها تعتبر معياراً تقريباً للأرباح السنوية للشركات المدرجة وكذلك معياراً للتوزيعات النقدية والمنحة، كما تزامنت هذه الفترة مع الحدث الأهم والأضخم في تاريخ البورصة الكويتية، حيث أفصحت هيئة أسواق المال في التاسع عشر من ديسمبر عن انضمام بورصة الكويت إلى مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة، في إشارة واضحة إلى ثقة المؤشرات العالمية بالتطورات التي شهدتها البورصة مؤخراً، وترسيخاً لمكانتها بين الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، وهو ما دفع كافة مؤشرات البورصة إلى مواصلة الصعود محققة بذلك مستويات سعرية جديدة لمؤشر السوق العام وكذلك مؤشر السوق الأول.

قطاع البنوك

ليس من المنصف أن نتجاهل في هذا التقرير أداء قطاع البنوك على وجه التحديد، والذي كان بمثابة قاطرة الصعود التي قادت سلسلة الإرتفاعات التي شهدتها البورصة خلال العام، حيث أن القطاع المصرفي هو جزء لا يتجزأ من النظام المالي لكل دولة ويمثل هيكل اقتصادها الكلي، وبالتمتع في قطاع البنوك، نجد أنه يشكل نحو 60% من القيمة السوقية للبورصة البالغة 36.2 مليار د.ك، كما أن أرباح البنوك الكويتية بنهاية شهر سبتمبر قد نمت بنسبة 5.7% إلى 745 مليون د.ك مقارنة مع 704.4 مليون د.ك للفترة المماثلة لعام 2018، الأمر الذي يؤكد على متانة الوضع المالي لهذا القطاع وقدرته على مواصلة النمو المستدام، ناهيك عن وزن هذا القطاع في مؤشرات الأسهم الإقليمية والعالمية، واستحواده على النصيب الأكبر من التدفقات النقدية الأجنبية على أثر ترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل المؤشرات العالمية المختلفة، كما أنه لا يمكن غض الطرف عن قرار وزارة التجارة والصناعة والصادر في أواخر عام 2018 برفع سقف تملك الأجانب في البنوك الكويتية لتسهيل بيئة الاستثمار لغير الكويتيين في بورصة الكويت وتماشياً مع الرؤية العامة للدولة في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتسهيل بيئة الأعمال واستقطاب المستثمرين الأجانب إلى قطاع البنوك. جميع هذه المعطيات الإيجابية جعلت قطاع البنوك قبلة للمستثمرين ووجهة استثماراتهم إن صح التعبير، الأمر الذي عزز من استحواذ قطاع البنوك على نحو 61% من إجمالي قيم تداول السوق البالغة 7.9 مليار د.ك، كما دفعت أسهم البنوك إلى الصعود بشكل حاد محققة بذلك مكاسب سوقية كبيرة، ودفعت بعضاً منها إلى تسجيل مستويات سعرية تاريخية، وهو ما جعل مؤشر قطاع البنوك يسجل مكاسب سوقية بنسبة 35.7% متفوقاً بذلك على أداء بقية مؤشرات قطاعات البورصة بشكل كبير، ولا عجباً بعد ذلك أن نرى تفوق أداء مؤشر السوق الأول بجدارة على مؤشر السوق العام وتسجيله مكاسب سوقية بنسبة 32.4%. يذكر أن وكالة (S&P) للتصنيف الائتماني قد اشارت إلى قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي، مع ربحية مستقرة وتحسن في جودة الأصول على الرغم من التحديات التشغيلية التي تواجه هذا القطاع.



ولعلنا مع تسليط الضوء على أهم الأحداث التي عاشتها بورصة الكويت خلال العام المنصرم نجد ما يبرهن على أن الأداء المميز والبارز لبورصة الكويت خلال عام 2019 لم يأت عبثاً ولا بمحض الصدفة، لكنه جاء نتيجة تضافر وتكاتف جهود كافة الأطراف المعنية بالبورصة وعلى رأسهم هيئة أسواق المال، خلال السنوات الأخيرة والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، وسعيهم الدائم والدؤوب الهادف إلى تطوير منظومة أسواق المال وتواصلها المستمر مع الأطراف المحلية والدولية ذات الصلة، ودخول البورصة حقبة جديدة بعد تطبيق حزمة من الإصلاحات والتغييرات ضمن خطة تطوير السوق التي تقودها هيئة أسواق المال تماشياً مع الممارسات العالمية وذلك لرفع مهنية السوق المحلي من جهة، وجذب الاستثمار الأجنبي من المؤسسات العالمية من جهة أخرى، مما جعل بورصة الكويت محط أنظار المؤشرات العالمية، حيث أعلنت شركة فوتسي راسل (FTSE) عن تصنيف بورصة الكويت كسوق ثانوي ناشئ وانضمامها إلى مؤشرها بوزن 0.94%، الأمر الذي كان بمثابة باكورة الترقيات إن صح التعبير، حيث تم هذا التصنيف على مرحلتين في شهر سبتمبر وشهر ديسمبر من عام 2018، وهو ما ترتب عليه تدفقات نقدية أجنبية بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي، كما أعلنت شركة ستاندر آند بورز داو جونز (S&P DOW JONES) عن عزمها ترقيّة بورصة الكويت إلى مؤشرها للأسواق الناشئة، على أن تدخل هذه الترقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2019، ناهيك عن الحدث التاريخي الأهم والأضخم لبورصة الكويت متمثلاً في قرار مؤشر مورجان ستانلي (MSCI) بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ بوزن متوقع 0.69% الصادر في التاسع عشر من ديسمبر، وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الترقية خلال فترة زمنية قياسية، ما يمثل علامة فارقة في تاريخ البورصة الكويتية، كون هذه الترقية تحمل في طياتها العديد من المزايا والإيجابيات منها على سبيل المثال لا الحصر زيادة جاذبية سوق المال، وتحسين كفاءة السوق وتوقيع قاعدة المستثمرين، هذا بجانب زيادة سيولة السوق وزيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية، كون هذا المؤشر هو الأكبر عالمياً والأوسع انتشاراً جغرافياً. ومع هذه الترقية الثالثة تكون بورصة الكويت قد نجحت في الإنضمام إلى أهم ثلاث مؤشرات عالمية للأسواق الناشئة.

وخلاصة القول إن المكاسب السوقية الهائلة التي حققتها بورصة الكويت وترقيتها إلى مصاف الأسواق الناشئة جاء تنويجاً للإنجازات التي تم تطبيقها خلال خطة تطوير منظومة السوق بمراحلها الثلاث، والتي أدت إلى نقلة نوعية نحو تنويع وتوسيع قاعدة المستثمرين وتوجيه استثمارات المؤسسات العالمية والإرتقاء بالاقتصاد الوطني، وهو ما يسعى إليه وينشده الجميع.

القطاع الخاص ودوره في التنمية الشاملة

وإيماناً بدور القطاع الخاص وقدرته على المشاركة في النهوض بالإقتصاد الوطني، وانطلاقاً من ضرورة تفعيل وتسيير قطار الخصخصة، فقد جاء مشروع خصخصة بورصة الكويت بمثابة أولى عمليات خصخصة القطاع العام في الدولة، نظراً لما له من أهمية بارزة في دعم توجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومية الهادفة، وذلك بغرض تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

وتماشياً مع خطة الدولة في اشراك القطاع الخاص ومنحه فرصة أكبر لتطوير الإقتصاد الوطني، فقد قامت هيئة أسواق المال في الرابع عشر من فبراير الماضي من إنجاز المرحلة الأولى من تخصيص حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والبالغة 44%، حيث تمت ترسية المزايدة على تحالف كل من شركة الاستثمارات الوطنية، الشركة الأولى للإستثمار، مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار، وكذلك بورصة أثينا كمشغل عالمي بسعر 237 فلس للسهم.



وخلال الربع الأخير من العام تم تنفيذ المرحلة الثانية، وذلك بتوزيع حصة الهيئة العامة للإستثمار البالغة 50% من أسهم رأسمال البورصة بطرحها للإكتتاب العام على المواطنين مجاناً بسعر 100 فلس للسهم الواحد بدون علاوة اصدار.

ومع نهاية صباح يوم الأحد الموافق الأول من شهر ديسمبر، أصبحت نسبة 94% من أسهم شركة بورصة الكويت مملوكة من قبل القطاع الخاص، الأمر الذي يمثل حدثاً تاريخياً بارزاً في تاريخ البورصة وخطوة جادة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية الطموحة، وتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي وتلبية للرغبة الأميرية السامية، والتي تمثل أحد أهم ركائز رؤية الكويت (2035).

استحوذات واندماجات

شهد قطار الاندماجات والاستحوذات في الكويت نموا واضحا منذ عام 2018، ولعل مثل هذه القرارات الإستراتيجية تعزى إلى عدة أسباب، منها الرغبة لدى صناع القرار في توحيد الجهود الإدارية والفنية والكوادر البشرية في الشركات المتماثلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وتباطؤ النمو في الأسواق، بالإضافة إلى الرغبة في توفير السيولة المالية للتوسع المحلي أو الإقليمي، ولواجهة آثار المنافسة المختلفة، مما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني على وجه العموم والسوق الكويتي على وجه الخصوص.

وفي هذا الصدد نجد أن استحوذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي البحريني تصدر هذا المشهد، حيث أشار مجلس ادارة البنك إلى اعتماده معدل التبادل بين سهمي بيتك والمتحد والبالغ 2.325581 سهم من أسهم البنك الأهلي المتحد لكل سهم من أسهم بيت التمويل الكويتي، وهو ما سينجم عنه ولادة أكبر كيان مصرفي في الكويت، وسادس أكبر مصرف اسلامي في دول مجلس التعاون العربي باجمالي أصول تناهز 94 مليار دولار أمريكي، ما يعزز من المركز المالي للكيان الجديد ويعمل على تعظيم أرباحه، كما أن هذا الإستحوذ يعتبر خطوة لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم. الجدير بالذكر أن هذا الإستحوذ يعتبر الأول من نوعه بين قطاع البنوك في دولة الكويت، كما استحوذت شركة بوبيان للبتروكيماويات على حصة 82.7% من رأسمال شركة المجموعة التعليمية القابضة، و49% من شركة رية كاييتال، حيث عززت هذه الإستحوذات وغيرها من أرباح الشركة بشكل ملحوظ، وفي منتصف ديسمبر أعلنت شركة كامكو بدء التداول بالأسهم الجديدة بعد اكتمال عملية الإندماج مع بيت الإستثمار العالمي "جلوبل".

وفي سياق مختلف نالت شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي على موافقة هيئة أسواق المال بالحصول على رخصة صانع سوق ببورصة الكويت، على أن يبدأ العمل به قبيل نهاية العام وتحديدا في التاسع والعشرون من ديسمبر.

وفي خطوة جديدة من إدارة البورصة والتي لاقت استحسان وقبول لدى الكثير من الأوساط الإقتصادية، قررت إدارة شركة بورصة الكويت تخفيض رسوم الإشتراك، في خطوة لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الشركات المدرجة من جهة، ومواجهة انسحاب الشركات من جهة أخرى، حيث اشارت البورصة أن الرسوم سوف تتوزع على 7 شرائح رئيسية من الشركات المدرجة، وفقا لمعيار القيمة السوقية للشركة، بخلاف معيار رأس المال الذي تم تطبيقه قبل 2018، ومعدل التداول الذي تم تفعيله منذ بداية العام الحالي، وهو ما يجعل نحو 125 شركة مدرجة سوف تستفيد من جراء هذا التخفيض، على أن يدخل هذا القرار حيز التنفيذ مطلع العام الجديد 2020.



المركزي الكويتي والفيدرالي الأمريكي

قام مجلس الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي الأمريكي) خلال العام 2019 بتخفيض سعر الفائدة ثلاث مرات وصولاً إلى نطاق 1.5 – 1.75%، وذلك في ظل ضعف الاستثمارات والصادرات، وبقاء معدل التضخم دون النسبة المستهدفة 2 بالمئة، وفي المقابل قام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر الخصم مرة واحدة فقط بواقع ربع نقطة مئوية إلى 2.75% وذلك عقب التخفيض الأخير للفيدرالي في شهر أكتوبر الماضي، وأشار المركزي الكويتي أن هذا الخفض يأتي في إطار جهوده المستمرة للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي.

الوضع الإقتصادي بين الإنجازات والتحديات

شهد الاقتصاد الكويتي سلسلة من الأحداث الهامة خلال عام 2019، بدءاً من ترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة بالمؤشرات العالمية، والتشريعات القانونية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بغرض تحقيق أهداف الخطة التنموية (كويت 2035)، مروراً بالإستحوذات بين البنوك والاندماجات بين الشركات، وانتهاءً باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، ناهيك عن تقدم الكويت 8 مراكز ووصولها إلى المركز 46 دولياً في ترتيب المؤشر العالمي للتنافسية، مما جعل مختلف مؤسسات التصنيف العالمية تقوم بتثبيت تصنيفاتها للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كما أشارت توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى زخم في النمو خلال العام المالي الجديد 2020-2021 مقارنة بتباطؤ خلال 2019، وأشارت توقعات أبحاث هيرميس إلى نمو بـ 1.7% في العام المقبل يزداد إلى 1.9% في العام 2021 على أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 2.5% خلال العام 2020.

وعلى الرغم من الإنجازات والمحفزات آتفة الذكر، إلا أن طريق الإصلاحات لا يزال طويلاً، كما أن عدم وجود أي تنوع في مصادر للدخل بشكل مقبول واعتماد الدولة بشكل رئيسي وشبه كلي على الإيرادات النفطية بما يفوق 90% من إجمالي الإيرادات يضع الدولة في حالة مواجهة دائمة، حيث قدرت الإيرادات في موازنة العام 2019-2020 بنحو 14.2 مليار د.ك. (بعد خصم مبلغ 1.6 مليار د.ك. لحساب إحتياطي الأجيال القادمة)، والمصروفات بنحو 22.5 مليار د.ك.، بعجز متوقع بنحو 8.3 مليار د.ك.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية بنهاية شهر نوفمبر، والتي أشارت فيه إلى أن حجم الإيرادات خلال الثمانية أشهر الماضية والمنتوية في نوفمبر بلغت نحو 11.4 مليار د.ك.، مقابل مصروفات بنحو 10.4 مليار د.ك.، بعجز بلغ 1.8 مليار د.ك. بعد اقتطاع نسبة إحتياطي الأجيال القادمة، بالمقارنة مع فائض بنحو 2.3 مليار د.ك. لذات الفترة من العام الماضي، وهو ما يشير إلى إمكانية اتساع هذا العجز في ظل زيادة الإنفاق بشكل واضح، حيث أن الالتزام بسقف محدد للرواتب، وتوفير مصادر تمويل لعجز الميزانية لا يزالان التحدي الأكبر لموازنة الدولة.

ومما يزيد من هذه التحديات وطبقاً لبيانات وزارة المالية كما في نهاية سبتمبر الماضي، فإن الإحتياطي العام للدولة تقلص إلى 20.6 مليار د.ك. وذلك بعد سحب ما يقارب 42.8 مليار د.ك. خلال الخمس سنوات الماضية، بينما بلغت السحوبات خلال السنة المالية 2018/2019 وحدها 3.65 مليار د.ك. مما يزيد من مخاطر استنزاف الإحتياطي العام، الأمر الذي دفع وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية لتطلق تحذيراً من إمكانية نفاذ الإحتياطي العام للدولة مع نهاية مارس 2021، في ظل استمرار عجز الموازنة وغياب الإصلاحات المالية اللازمة لمعالجة هذا العجز، وعدم تمرير قانون الدين العام الذي توقف العمل به منذ أكتوبر 2017، ولذا فقد طالب صندوق النقد الدولي بإجراء إصلاحات مالية بشكل أعمق لضمان وفورات مالية كافية للأجيال القادمة، مع معالجة قيود الإنفاق وتقليل الاعتماد على النفط لتجنب تقلبات الأسواق، وزيادة الإنفاق لتحسين البنية التحتية وزيادة النمو المحتمل، وخلق مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص.



مؤشرات قطاعات بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات قطاعات السوق خلال عام 2019 وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2018، حيث تصدر قطاع البنوك قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 35.7% ثم جاء قطاع الاتصالات مرتفعاً بنسبة 25.8% ثم قطاع العقار بنسبة 21.7%، في حين تراجع كل من قطاع التكنولوجيا بنسبة 34.4% وكذلك قطاع المواد الأساسية بنسبة 21.7% وقطاع الرعاية الصحية بنسبة 6.6%.

احتلت قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة المراتب الأولى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بنسب بلغت 65%، 12% و8% على التوالي.

احتلت قطاعات البنوك والخدمات المالية والعقار المراتب الأولى من إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بنسب بلغت 32%، 33% و21% على التوالي.

مؤشرات قطاعات السوق

القطاع	المؤشر		السعر إلى القيمة الدفترية	السعر إلى الربحية	العائد على حقوق الملكية	العائد الجاري
	31-Dec-19	نسبة التغير				
النفط و الغاز	1,238	▲ 8.4%	1.2	12.8	9.3%	0.0%
المواد الأساسية	908	▼ -21.7%	0.9	10.6	8.8%	5.5%
الصناعية	928	▼ -3.8%	1.1	14.5	7.4%	2.3%
السلع الاستهلاكية	637	▼ -2.9%	1.3	31.3	4.2%	0.0%
الرعاية الصحية	885	▼ -6.6%	4.7	90.1	5.2%	0.0%
الخدمات الاستهلاكية	1,072	▲ 8.8%	1.2	(53.5)	-2.2%	1.3%
الاتصالات	1,117	▲ 25.8%	1.7	12.3	13.4%	5.1%
البنوك	1,483	▲ 35.7%	2.0	18.4	10.7%	2.4%
التأمين	954	▼ -3.9%	0.9	9.1	9.4%	3.6%
العقار	1,059	▲ 21.7%	0.8	33.4	2.4%	0.7%
الخدمات المالية	1,081	▲ 15.8%	0.8	12.5	6.3%	2.1%
التكنولوجيا	515	▼ -34.4%	0.7	9.9	7.4%	0.0%

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2018

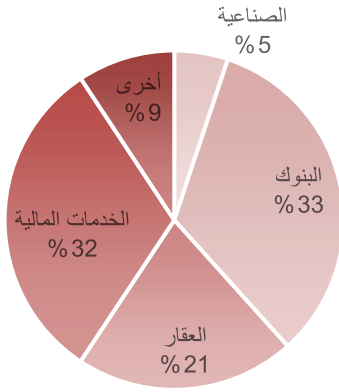
نشاط قطاعات السوق

القطاع	القيمة		الكمية	
	31-Dec-19	نسبة التغير	31-Dec-19	نسبة التغير
النفط و الغاز	36,103,168	▲ 261.2%	1,057,229,638	▲ 322.7%
المواد الأساسية	124,993,326	▼ -15.9%	235,167,539	▼ -3.3%
الصناعية	646,327,518	▲ 0.1%	2,004,244,783	▲ 16.1%
السلع الاستهلاكية	34,600,170	▼ -20.4%	181,679,666	▲ 32.2%
الرعاية الصحية	-	-	-	-
الخدمات الاستهلاكية	62,795,223	▼ -33.6%	616,538,188	▼ -17.7%
الاتصالات	521,451,367	▲ 21.8%	1,477,407,434	▲ 42.0%
البنوك	5,113,450,883	▲ 117.0%	12,993,492,356	▲ 102.9%
التأمين	12,842,783	▲ 14.4%	63,728,714	▲ 53.4%
العقار	420,539,750	▲ 95.1%	8,214,209,719	▲ 94.1%
الخدمات المالية	957,133,812	▲ 139.1%	12,279,615,479	▲ 110.9%
التكنولوجيا	90,704	▼ -81.3%	976,773	▼ -75.8%

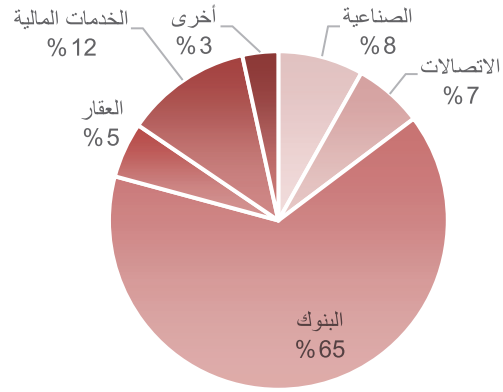
* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول لقطاعات السوق عن نهاية عام 2018



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



نشاط السوق الأول

مؤشرات السوق الأول

نسبة التغير	31-Dec-19	31-Dec-18	(نقطة)
▲ 32.4%	6,976	5,267	مؤشر السوق الأول (ع.س)
▲ 37.3%	8,095	5,894	مؤشر السوق الأول (ع.ك)

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2018 * ع.س : عائد سعري * ع.ك : عائد كلي

متغيرات السوق الأول

نسبة التغير	31-Dec-19	(نقطة)
n/a	60,971,008	المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)
n/a	25,608,248	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)

تصدر سهم بيت التمويل الكويتي قائمة الشركات الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بقيمة تداول بلغت 1.3 مليار د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقاً عند سعر 811 فلس، محققاً مكاسب سوقية بنسبة 45.8%.

وجاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثاني من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بقيمة تداول بلغت 1.1 مليار د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقاً عند سعر 1,070 فلس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 34.2%.

وجاء سهم البنك الأهلي المتحد البحريني بالمركز الثالث من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بقيمة تداول بلغت 810 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقاً عند سعر 323 فلس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 73%.



أداء شركات السوق الأول

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	أداء معدل قيم التداول	الكمية (سهم)
بيت التمويل الكويتي	811	45.8%	1,263,188,902	169.9%	1,840,294,318
بنك الكويت الوطني	1070	34.2%	1,121,597,093	160.7%	1,194,291,095
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب.)	323	73.1%	810,246,384	1094.6%	3,164,330,977
بنك الخليج	303	20.2%	709,127,194	419.1%	2,428,796,857
شركة الاتصالات المتقلة	600	0.0%	549,251,134	42.4%	1,028,438,747
مجموعة الصناعات الوطنية (القاوضة)	241	60.8%	320,701,592	79.6%	1,477,917,374
بنك الكويت الدولي	274	7.5%	275,051,432	148.9%	980,989,553
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	818	17.0%	270,234,386	53.7%	359,700,597
بنك برقان	304	15.6%	242,243,012	109.1%	747,432,926
بنك وربة	275	0.0%	211,508,716	439.4%	846,174,123
بنك بوبيان	641	27.8%	142,882,509	55.3%	251,381,178
شركة المباني	905	58.0%	116,753,163	93.3%	164,887,710
شركة هيومن سوفت القاوضة	3012	-7.8%	108,517,888	440.0%	33,964,120
شركة بوبيان للبتروكيماويات	668	-30.3%	85,943,814	49.8%	104,673,266
الشركة المتكاملة القاوضة	551	-35.0%	53,221,853	614.9%	97,535,604
شركة مشاريع الكويت القاوضة	216	5.7%	50,454,081	18.8%	231,662,087
شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	310	-13.9%	46,158,737	67.4%	133,700,223

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2018

نشاط السوق الرئيسي

مؤشرات السوق الرئيسي

(نقطة)	31-Dec-18	31-Dec-19	نسبة التغير
مؤشر السوق الرئيسي (ع.س.)	4,738.6	4,910.7	3.6% ▲
مؤشر السوق الرئيسي (ع.ك.)	5,185.2	5,588.1	7.8% ▲

* ع.ك. : عائد كلي

* ع.س. : عائد سعري

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2018

متغيرات السوق الرئيسي

31-Dec-19	نسبة التغير
95,082,087	n/a
6,139,571	n/a

المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)

المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)

في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة مجموعة عربي القاوضة قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2019 محققا مكاسب بلغت نسبتها 293% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2018 لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقا عند سعر 274 فلس، ليتبعه سهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي حيث ارتفع خلال عام 2019 محققا مكاسب بلغت نسبتها 179% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2018 لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقا عند سعر 90 فلس.

في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة أبيار للتطوير العقاري قائمة الشركات الأكثر تراجعاً خلال عام 2019 متراجعا بنسبة 53% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2018 لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقا عند سعر 7.8 فلس، تلاه سهم شركة أموال الدولية للاستثمار حيث تراجع خلال عام 2019 بنسبة 51.6% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2018 لينتهي بذلك تداولات عام 2019 مغلقا عند سعر 30 فلس.



في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة أعيان للاجارة والاستثمار الأسهم الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بقيمة تداول بلغت نحو 144 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات الفترة مغلقاً عند سعر 46.7 فلس، مرتفعاً بنسبة 26% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2018، وتبعه سهم شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية بقيمة تداول بلغت 97 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات الفترة مغلقاً عند سعر 126 فلس، متراجعاً بنسبة 6.7% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2018.

الشركات الأكثر ارتفاعاً بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال		أداء معدل قيم	
	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	التداول	الكمية (سهم)
شركة مجموعة عربي القابضة	292.8%	29,928,569	305.0%	144,513,010
شركة الكويت و الشرق الأوسط للاستثمار المالي	178.8%	19,124,622	522.0%	264,852,988
شركة عقارات الكويت	95.6%	59,975,662	39.0%	810,744,018
شركة الإنماء العقارية	95.4%	22,960,217	74.6%	480,309,810
شركة الاستثمارات الوطنية	70.9%	37,950,846	24.6%	313,058,272

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2018

الشركات الأكثر انخفاضاً بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال		أداء معدل قيم	
	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	التداول	الكمية (سهم)
شركة أبيار للتطوير العقاري	-52.6%	20,046,768		1,397,261,249
شركة أموال الدولية للاستثمار	-51.6%	36,052		769,846
شركة المال للاستثمار	-49.2%	2,462,018		181,442,035
الشركة الدولية للمنتجات	-49.1%	141,420		10,313,901
شركة ادارة الاملاك العقارية - ريم	-48.7%	305,093		2,920,354

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2018

أعلى 5 شركات تداولاً من حيث القيمة

الشركة	سعر الإقفال		أداء معدل قيم	
	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	التداول	الكمية (سهم)
شركة أعيان للاجارة والاستثمار	25.5%	143,637,570	215.5%	2,822,719,583
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	-6.7%	97,138,983	177.3%	718,958,217
شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	-19.1%	63,567,516	269.8%	270,091,941
شركة عقارات الكويت	95.6%	59,975,662	39.0%	810,744,018
شركة الخليج للكابلات و الصناعات الكهربائية	38.2%	55,661,505	155.5%	122,968,213

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2018



التحليل التقني لبورصة الكويت



أنهى مؤشر السوق العام تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع كبير بلغ 354 نقطة بنسبة 6%، بالمقارنة مع أقفال شهر نوفمبر، وبذلك يكون أداء المؤشر منذ بداية العام قد نما إلى 23.7% عوضا 16.7% بنهاية شهر نوفمبر.

أداء مؤشر السوق العام								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	إغلاق
5,075.7	6,293.73	23.68	1202.90	5,938.02	6,293.73	5.97	354.19	6,282.46

أنهى مؤشر السوق الأول تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع حاد بلغ 457 نقطة بنسبة 7%، بالمقارنة مع أقفال شهر نوفمبر، وبذلك يكون أداء المؤشر منذ بداية العام قد نما إلى 32.4% عوضا 23.8% بنهاية شهر نوفمبر.

أداء مؤشر السوق الأول								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	إغلاق
5,266.6	7,008.55	32.44	1708.60	6,532.76	7,008.55	7.00	456.60	6,975.96

أنهى مؤشر السوق الرئيسي تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع كبير بلغ 144 نقطة بنسبة 3% بالمقارنة مع أقفال شهر نوفمبر، وبذلك يكون أداء المؤشر منذ بداية العام قد سجل نموا متواضعا بنسبة 3.6%.

أداء مؤشر السوق الرئيسي								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	الأدنى	الأعلى	التغير (%)	التغير	إغلاق
4,627.4	5,062.58	3.63	172.13	4,766.38	4,910.69	3.01	143.68	4,910.69

موجز تقرير شهر نوفمبر

أشرنا في تقريرنا الأخير والصادر بنهاية شهر نوفمبر الماضي أن الإتجاه العام لمؤشر البورصة على المدى القصير وال المدى المتوسط، يسير في اتجاه صاعد، حيث أنه من المتوقع أن يستهدف المؤشر العام للبورصة مستوى 6000، 6200 نقطة على التوالي خلال الفترة القادمة ، كما أن ذلك لا يتعارض مع وجود بعض الضغوط البيعية وجني الأرباح التي قد تحدث من وقت إلى آخر، كما أن أي تراجع للمؤشر بدون كسر مستوى الدعم 5850 نقطة والبقاء دونه لن يغير كثيرا من النظرة الإيجابية للمؤشر.

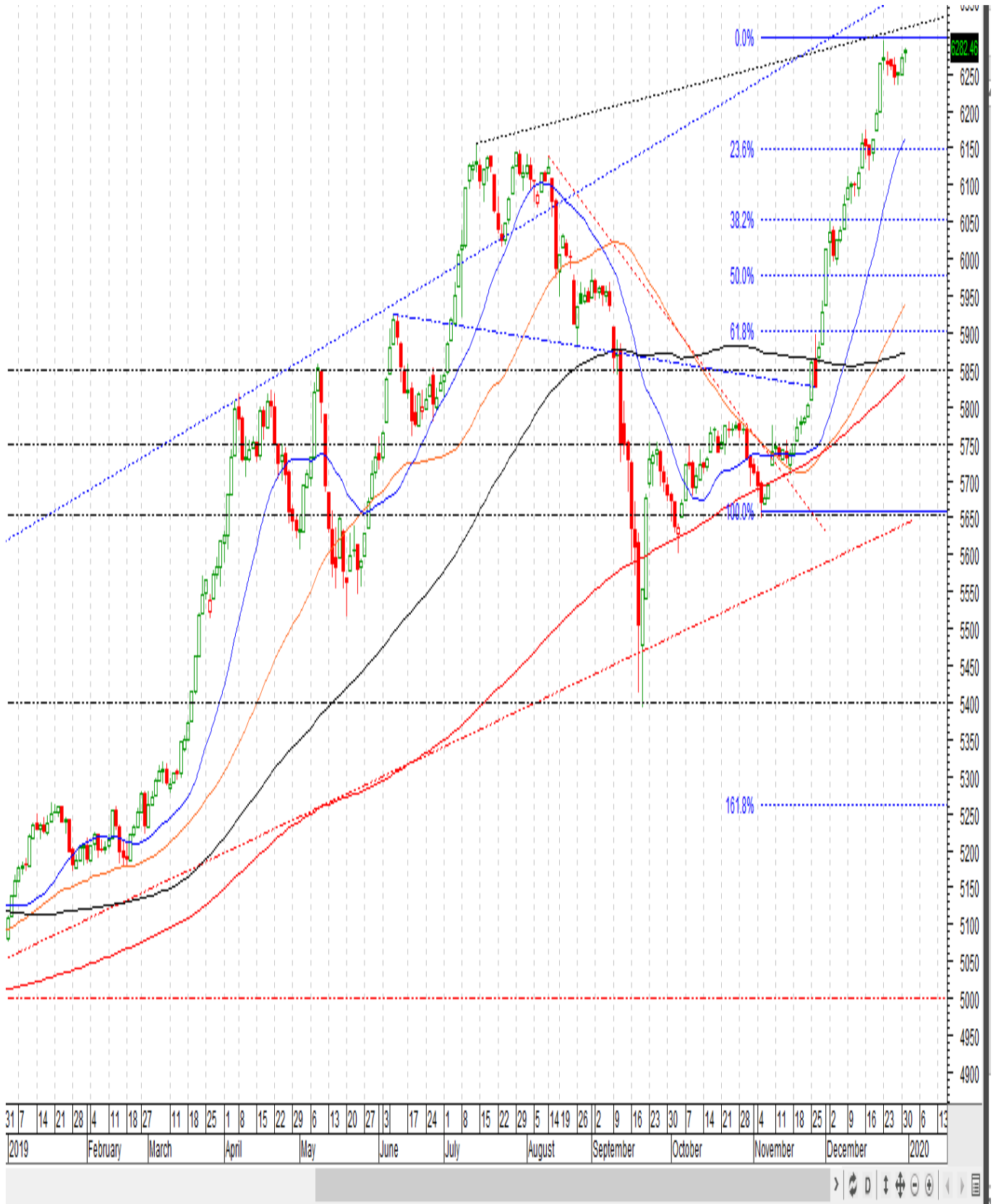
تداولات شهر ديسمبر

شهدت مؤشرات البورصة تحسنا واضحا خلال أغلب تداولات شهر ديسمبر، وذلك استمرارا لسلسلة الصعود التي شهدتها المؤشر منذ منتصف شهر نوفمبر الماضي، حيث عززت حالة التفاؤل إزاء امكانية ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ ضمن مؤشر MSCI الشهية الإستثمارية لدى المتعاملين بشكل واضح، وما سوف يترتب عليه من صافي تدفقات نقدية أجنبية تقدر بنحو 2 مليار دولار أمريكي من قبل الصناديق الأجنبية الخاملة، الأمر الذي دفع المؤشر إلى مواصلة الصعود قبل وبعد قرار الترقية والذي صدر في التاسع عشر من ديسمبر، وهو ما ساهم في ارتفاع العديد من الأسهم إلى مستويات تاريخية، محققة بذلك مكاسب سوقية كبيرة، وهو ما انعكس على تسجيل مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول مستويات سعرية هي الأعلى تاريخيا .

وطبقا للمؤشرات الفنية المستخدمة فإن الإتجاه العام لمؤشر البورصة على المدى القصير وال المدى المتوسط لا يزال اتجاها صاعدا، ومن خلال هذا الإتجاه الصاعد، فإنه يستهدف مستوى 6350 نقطة و 6400 نقطة، لكنه قد يتعرض إلى ضغوط بيعية وجني أرباح من قبل المتداولين حيث تشير بعض المؤشرات إلى وجود حالة من المبالغة في الشراء، الأمر الذي قد يفتح الطريق لبعض عمليات التصحيح وجني الأرباح، حيث أن كسر المؤشر لمستوى 6250 نقطة والبقاء دونه على الفاصل الزمني اليومي يعتبر بمثابة اشارة أولية على هذا التصحيح، كما أن كسر مستوى 6150 نقطة والبقاء دونه على الفاصل الزمني الأسبوعي، يعتبر تأكيد على استمرار هذا التصحيح مستهدفا بذلك مستويات الدعم الواقعة عند 6000 نقطة، 5900 نقطة لكن أي تراجع للمؤشر بدون كسر مستوى الدعم 5850 نقطة والبقاء دونه لن يغير كثيرا من النظرة الإيجابية للمؤشر.



الرسم البياني لمؤشر السوق العام على الفاصل الزمني اليومي





ملخص نشاط الأسواق الخليجية



مقارنة أسواق الخليج*

جاء أداء أسواق الخليج مرتفعاً خلال عام 2019 مقارنة مع نهاية عام 2018، حيث تصدر السوق الكويتي قائمة الأسواق الخليجية المرتفعة إذ أنهى تداولات 2019 بارتفاع قدره 23.7%، تلاه بورصة البحرين بنسبة 20.4%، وجاء سوق دبي المالي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.3%، ثم السوق المالية السعودية بنسبة 6.9%، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 3.3%، واخيرا بورصة قطر بنسبة 1.2% في حين تراجع سوق مسقط للأوراق المالية منفردا بنسبة 7.9%.

المؤشرات الخليجية

المؤشر	نسبة التغير	عن بداية السنة
بورصة الكويت (مؤشر السوق العام)	6,282	23.7% ▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الأول)	6,976	32.4% ▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الرئيسي)	4,911	3.6% ▲
السوق المالية السعودية	8,364	6.9% ▲
بورصة قطر	10,426	1.2% ▲
بورصة البحرين	1,610	20.4% ▲
سوق مسقط للأوراق المالية	3,981	-7.9% ▼
سوق دبي المالي	2,765	9.3% ▲
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	5,076	3.3% ▲

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية سنة 2018

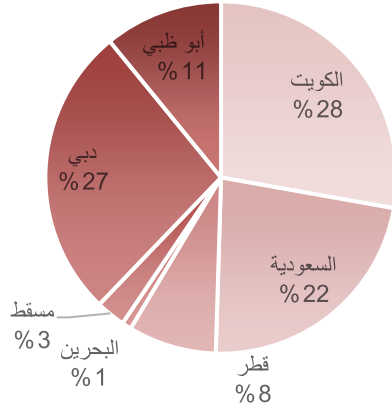
أداء الأسواق الخليجية

القيمة بالدولار الأمريكي (000)	مجموع قيم التداول	معدل القيمة اليومي	نسبة التغير	مجموع كمية التداول	معدل الكمية اليومي
بورصة الكويت	26,154,648	104,619	74% ▲	39,013,274	156,053
السوق المالية السعودية	219,153,850	873,134	16% ▲	31,849,769	126,892
بورصة قطر	18,600,190	74,401	-7% ▼	11,415,731	45,663
بورصة البحرين	807,459	3,130	-58% ▼	1,219,733	4,728
سوق مسقط للأوراق المالية	1,770,852	6,785	50% ▲	3,805,937	14,582
سوق دبي المالي	14,509,173	55,591	7% ▲	37,737,199	144,587
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	15,608,526	60,734	-28% ▼	15,330,081	59,650

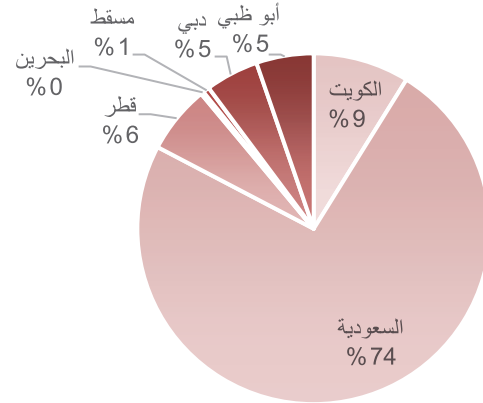
* ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2018



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



خلال عام 2019 واصل السوق السعودي استحوازه على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق نسبة 74% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 219 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت حصة أسواق الامارات 10% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 30.1 مليار أمريكي، كما بلغت حصة بورصة الكويت 9% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 26 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت حصة بورصة قطر 6% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 18.6 مليار دولار أمريكي.



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه ولا ينبغي الاعتماد عليه لأي غرض آخر. وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم إرساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية. على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من المصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

شركة الاستثمارات الوطنية

شرق، شارع المنتبي، مبنى الخليجية | ص.ب 25667 - الصفاة 13117 - الكويت

تلفون: +965 2226 6666 | فاكس: +965 2226 6793